المَبحث الخامس

نقد المعارضات الفكريَّة المُعاصرة للتَّفسير النَّبوي لآية: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾

المَطلب الأوَّل
سَوق التَّفسير النَّبوي لآية:
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾

في هذه الآية، يقول النَّبي ﷺ فيما رواه عنه ابن عمر رضي الله عنهما:

«مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلَّا الله: لا يَعلم ما تَغيض الأرحام إلَّا الله، ولا يَعلم ما في غدٍ إلَّا الله، ولا يَعلم مَتىٰ يأتي المَطر أحَدٌ إلَّا الله، ولا تَدري نفس بأيِّ أرض تموت إلَّا الله، ولا يَعلم متىٰ تقوم السَّاعة إلَّا الله»[1].

وفي رواية: **«مفاتيح الغَيب خمسٌ»** ثمَّ قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]» أخرجهما البخاريُّ[2].

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾، رقم: ٧٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، برقم: ٤٧٧٨).

المَطلب الثَّاني
سَوْق المعارضاتِ الفكريَّة المعاصرةِ
للتَّفسير النَّبوي لآية: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾

تَرجع مُجملُ نَقدَاتِ مُنكِري الحديثِ إلىٰ أصلين:

الأوَّل: ما تَعلَّق منها بجانبِ التَّفسير وكونِه مُصادمًا لنصِّ القرآن نفسِه.

والثَّاني: ما تعلَّق بجانبِ المكتشفاتِ العلميَّة الحديثة.

فنقتصِرُ هنا علىٰ الأوَّل منهما لاندراجِه تحت موضوعِ هذا الفصلِ، والكلامَ عن الثَّاني نستوفيه في الفصل الثالث المُتعلِّق بالغيبيَّات -إن شاء الله-.

أمَّا اعتراضاتُ المُعاصرينَ الخاصَّةِ بهذا التَّفسير النَّبوي، فتنحصر في أوجهٍ ثلاثة:

الوجه الأوَّل: أنَّ في الحديثِ حصرَ مفاتحِ الغيبِ في خمسةٍ، والآية أطلَقت علمَ الله بالغُيوبِ، فدلَّت علىٰ عدمِ قصرِها علىٰ مجرَّد تلك الخمسة.

وفي تقرير هذا الوجه من الاعتراضِ علىٰ الحديث، يقول (جواد عفانة): «أمَّا متنُ هذا الخبرِ فتفسيرٌ خاطئٌ للآيةِ الكريمةِ، .. فكيف حَصَرها الرَّاوي بخمسةٍ فقط؟! .. ومَفاتح الغيب لا يعلَم عدَدَها وماهيتَها إلَّا الله!»[1].

(١) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٢/ ١١٧٢، ٣/ ١٨٤١).

الوجه الثَّاني: أنَّ الآيةَ لا تفيدُ اختصاصَ العلمِ بنزولِ الغيثِ، ولا العلمِ بما في الأرحامِ بالله تعالىٰ وحده، كما يُفهِمه الحديث، بدلالةَ التَّغايرِ في التَّعبير في الآيةِ بين جملة إنزال الغَيث، فجاءت فعليَّة، وبين جملةِ (العلمِ بالسَّاعة) المَعطوفةِ عليها، حيث جاءت جملةً اسميَّة.

وفي تقريرِ هذه الشُّبهة، يقول (جعفر السُّبحاني): «لا شَكَّ أنَّ النَّبي ﷺ إذا أخبرَ بأنَّ ثمَّة أمورًا خمسة لا يعلمها إلَّا الله، يحتِّم علينا القبول، لأنَّه خبر صادق مصدَّق، إنَّما الكلام إذا حاولنا استخراجَ هذا الخبر الغَيبيِّ مِن الآية الواردة في آخرِ سورةِ لقمان، فالظَّاهر أنَّ الآية لا تدلُّ علىٰ الانحصار إلاَّ في مَوارد ثلاثة:

علم السَّاعة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾.

العلمُ بما يكسِبه الإنسان في غَدِه: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾.

العلمُ بالأرض الَّتي تموت فيها: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾.

هذه الأمور الثَّلاثة ممَّا استأثر الله سبحانه علمها لنفسه، وأمَّا الأمران الباقيان فلا دلالة في الآية علىٰ الاستئثار!

أمَّا الأوَّل، أعني قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾: فهو إخبارٌ عن كونِه سبحانه مُنزِّلَ الغيث، ولا دلالةَ في قولِه علىٰ استئثارِ علمِ النُّزولِ بنفسه، ويشهد لذلك تغيير الصِّيغة بين المعطوف عليه والمعطوف، فالمعطوف عليه جملة اسميَّة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، والمعطوف جملة فعليَّة ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾، فلو كانت الجملة الثَّانية هادفةً لبيانِ الانحصار، كان الأنسبُ أن يقول: **(ونزولُ الغيث)!**

وأمَّا الثَّاني: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾: فهو بصددِ إثباتِ العلم لله سبحانه، لا بصددِ النَّفيِ عن غيرِه، واستفادة النَّفي منه يحتاج إلىٰ دليلٍ قاطعٍ»[1].

الوجه الثَّالث: لو كان هذا الحديث وَحيًا حقًّا، لما استُعمِل لفظُ (المَطَر) فيه بَدلَ لفظ (الغَيث)، فهو الَّذي جاءَ في الآية، إذْ دلالةُ الأوَّل في القرآنِ علىٰ الشَّر، ودلالة الثَّاني فيه علىٰ الخير.

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٤١٥-٤١٦).

حتَّىٰ جَعلَ (نيازي عزُّ الدِّين) هذا الوجهَ قاطعًا علىٰ وضعِ الحديثِ! مُدَّعيًا جهلَ راويهِ بأسلوب القرآن، فتراه يقول: «.. إنَّ راويَ الحديث وضَعَ بصمة التَّأليفِ بيدِه في قوله: «**وما يدري أحدٌ متىٰ يجيء المَطر**»، فإنَّ الله سبحانه لم يستخدِم في كلِّ القرآن كلمةَ المطر إلَّا غَضبًا علىٰ العِباد، أمَّا إذا كان خيرًا استخدمَ الغيث!

فلو كان -فِعلًا- وَحيًا ثانيًا مِن السَّماء كما يدَّعي أهل العلم مِن السُّنة، لوَجَب أن لا يَتناقض مع القرآن في استخدامِ الكلمات، ولوَجَب أن يلتزم في هذا الوحيِ كما التزم في الوحي الأوَّل!»[1].

(١) «دين السلطان» (ص/٣٢٣).

المَطلب الثَّالث
دَفع المعارضاتِ الفكريَّة المعاصرةِ
عن حديث: «مفاتح الغيب خَمسٌ»

أمَّا جواب الوجه الأوَّل مِن أوجهِ ردِّ هذا الحديث، في دعوىٰ المُعترضِ مخالفةَ الحديثِ القرآنَ بتقييده لمفاتح الغيب في خمسة:

فإنَّ المُتحقَّق علمُه عند الرَّاسخين في علمِ الوَحيَيْن، أنَّ أوْلىٰ ما سَلكوه مِن طُرقٍ لتَفسيرِ كلامِ الله كلامُ الله نفسُه، ثمَّ تفسيرُهم إيَّاه بكلامِ أعلَمِ الخلقِ به ﷺ.

ومِن جميلِ مُوافقاتِ هذا الحديثِ وفضائلِه، أنَّه جَمَع بين هذين المَسلَكينِ الحُسنيَيْن؛ فإنَّ فيه تفسيرًا نَبويًّا لِما أُجمِل في القرآنِ بالقرآنِ، وهذا الرَّبطُ النَّبويُّ بين الآيَتين لا ريبَ في حُرمةِ فَكِّه ولو باجتهاد، اللَّهم إلَّا عند مَن لا يرفعُ للسُّنةِ رأسًا، فهؤلاء حَقُّهم أن يُرجَع بهم إلىٰ أصولِ الإسلامِ بقناعة، واستِتابتِهم عن غيِّهم وشذوذِهم عن الجماعةِ.

أقول هذا؛ لأنَّ مثلَ (جواد عفانة) حينَ تَأبَّط شرَّ هذه الشُّبهة، كان قد لهجَ بقدرِ السُّنة قبلُ وتبرَّم مِن إنكارها، ولا يَفتأ يُذَكِّر مُعجَبيهِ بـ «أنَّ الذِّكرَ هو القرآن، وأنَّ السُّنةَ هي بيانُه، بما يُفهَم منه أنَّ السُّنة تبيِّن القرآن: تُفصِّل بعضَ مُجملِه، وتقيِّد بعضَ مُطلقِه، وتخصِّصُ بعض عمومِه، ولا شيء غيره»(١).

(١) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (١/١).

فأين تَقريرُه الحلوُ هذا مِن مَرارةِ إنكارِه تفسيرَ آيةٍ بسُنَّةٍ تَلقَّتها الأمَّة بالقَبول؟! لكنَّه الفَهمُ السَّقيم حين يَتجرَّع الهَوىٰ، فيجعلُ الدَّاءَ في أصلِ الدَّوَا؛ والهادي هو الله.

فلننظُر بعدُ إلىٰ حديثِ أبي هريرة هذا: هل فيه حصرٌ لمَفاتح الغيبِ في خمسةٍ بعينِها، دون أن يشملَ ذلك عالمَ الغَيبِ كلِّه، كما يدَّعي المعترض؟

إنْ كان قولُه تعالىٰ المُجمَل: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ . . .﴾ دَالًا علىٰ شُمولِ علمِ الله تعالىٰ لكلِّ شيءٍ، بَدءً مِن الكُليَّات وما عَظُم منها -وهي مفاتح الغيب-، إلىٰ الجزئياتِ الدَّقيقة وما خَفي منها: فغايةُ ما في الآيةِ الأخرىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ . . .﴾ تفصيلُ أصولِ تلك الغَيبيَّاتِ في الآية السَّابقة، بحصرِها في خمسةٍ كبرىٰ ترجع إليها سائر المُغيَّبات.

بيان ذلك:

في أنَّ تخصيصَ الحديثَ لتلكم الخمسةِ المذكورةِ فيه بلفظِ: «مَفاتح الغيب»، إنَّما هو باعتبارِ أنَّ تلك الخمسة هي «الأمَّهات، فإنَّ الأمورَ إمَّا أن تَتعلَّق:

بالآخرة: وهو عِلم السَّاعة.

أو بالدُّنيا: وذلك إمَّا مُتعلِّق: بالجمادِ المَأخوذِ مِن الغَيب.

أو بالحيوانِ في مَبدئِه: وهو ما في الأرحام.

أو معاشِه: وهو الكَسب.

أو معادِه: وهو المَوت»[1].

وهذا ما قرَّره ابنُ عطيَّة مُرادًا للحديثِ بقوله: «لن تجِدَ مِن المُغيَّبات شيئًا إلَّا هذه -يعني الخمسة- أو ما يُعيده النَّظرُ والتَّأويلُ إليها»[2].

---

(١) «فيض القدير» للمناوي (٥/٥٢٥).

(٢) «المحرر الوجيز» (٤/٣٥٦).

أمَّا وجهُ التَّعبير عنها بالمفاتيحِ: ف «لتقريبِ الأمرِ علىٰ السَّامع، لأنَّ كلَّ شيءٍ جُعل بينك وبينه حجابٌ فقد غُيِّب عنك، والتَّوصُّل إلىٰ معرفتِه في العادةِ مِن الباب، فإذا أُغلِق الباب، احتِيج إلىٰ المفتاح، فإذا كان الشَّيء الَّذي لا يُطلَّع علىٰ الغيبِ إلَّا بتوصيله لا يُعرَف موضعُه، فكيف يُعرف المُغيَّب؟!»[(١)].

ثمَّ دعوىٰ المُعترضِ في الوَجه الثَّاني عدمَ دلالةِ الآية علىٰ استئثارِ الله تعالىٰ بعلمِ نزولِ الغيث وما في الأرحامِ:

لا يقوم علىٰ ساقِ العقلِ لكلامِ اللهِ ورسولِه، وهو مُنكر مِن القَولِ، لم ينبِس به أحدٌ مِن الأوَّلين والآخرين مِن أهلِ المِلَّة، وإجماعُ أهلِ السُّنة قائمٌ علىٰ اختصاصِ علمِ الله تعالىٰ بهذه الخمسِ.

ومجادلةُ المعترضِ بتَغايُرِ صِيَغِ الجُمَل في الآية، ليَتوَسَّل بذلك إلىٰ نَفي الاشتراكِ في المَذكوراتِ في معنىٰ الحصرِ: قولٌ أجنبيٌّ عن أهل اللُّغة، يَأباه سياق الآيةِ نفسِها.

فأمَّا لُغةً: فالأصل في (واو) العطفِ أن تفيد اشتراك المَعطوفِ في المعنىٰ المُراد في المَعطوفِ عليه، ولا نزاع في دَلالةِ المعطوف عليه في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ علىٰ الحصرِ، ومقتضىٰ ذلك أن يَدلَّ ما عُطِف عليه، مِن إنزالِ الغيثِ والعلم بالأرحامِ علىٰ الحصرِ أيضًا.

وأمَّا السِّياق: فالآية لم تُسَق إلَّا تمدُّحًا لله بالاختصاصِ، فإخراجُ بعضِ ما تشمَله دَلالةُ السِّياق إخلالٌ بما سِيق له، وهو منافٍ للبلاغة، وتفتيتٌ لتماسكِ الآية برُمَّتِها.

وفي تقرير هذا الجواب، يقول العِراقيُّ (ت٨٠٦هـ): «إنَّه لو لم يكن مَعناه النَّفي[(٢)] لقلَّت فائدتُه، لأنَّه تعالىٰ عنده عِلم كلِّ شيء، فلا معنىٰ لتخصيصِ هذه الأمورِ بالذِّكرِ إلَّا اختِصاصُه بعلمِها»[(٣)].

---

(١) نقله ابن حجر عن ابن أبي جمرة في «فتح الباري» (٨/ ٥١٤).

(٢) يعني نفيَ العلم بهذه الأشياء الخمسة في الآية عن غير الله.

(٣) «طرح التثريب» (٨/ ٢٥٥).

أمّا كون المَعطوفِ عليه جملةً اِسميَّة مُغايرًا لفعليَّةِ المَعطوف: فليس في ذلك إبطالًا لِما قرَّرناه مِن وجوبِ الاشتراكِ، بل هو مُثبتٌ لها مع زيادةِ فائدة، وذلك:

أنَّ الجملة الفِعليَّة المَعطوفة ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ تقديرُها: وإنَّ الله يُنزِّل الغيث، «وهذا يُفيد التَّخصيصَ بتنزيلِ الغَيثِ، والمقصود أيضًا عنده: علم وقتِ نزولِ الغيث، وليس المقصود مُجرَّد الإخبارَ بأنَّه يُنزِّل الغيث، لأنَّ ذلك ليس ممَّا يُنكرونه، **ولكن نُظِمت الجملة بأسلوبِ الفعلِ المضارعِ، ليحصُلَ مع الدَّلالةِ علىٰ الاستئثارِ بالعلمِ به الامتنانُ بذلك المَعلوم الَّذي هو نعمة، وفي اختيارِ الفعلِ المضارعِ إفادةُ أنَّه يُجدِّد إنزالَ الغيثِ المرَّة بعد المرَّة عند احتياج الأرض**..

وعُطِف عليه ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾، وجِيء بالمضارع فيه: **لإفادةِ تكرُّرِ العلمِ بتَبدُّل تلك الأطوار والأحوال**، والمعنىٰ: ينفرِد بعلمِ جميع تلك الأطوار الَّتي لا يعلَمُها النَّاس، لأنَّه عطفٌ علىٰ ما قُصِد منه الحَصر، فكان المُسنَد الفِعليُّ المتأخِّر عن المسند إليه مُفيدًا للاختصاصِ بالقرينة»[1].

وأمَّا رَدُّ المُعترِض للحديثِ في الوجهِ الثَّالث من المُعارضاتِ، بدعوىٰ أنَّ الحديث استعملَ لفظَ (المطر)، فخالفَ استعمالَ القرآنِ له في العَذابِ:

فإنَّ قولَنا بأنَّ السُّنة وَحي ثاني، لا يَلزم منه تطابُق ألفاظِه مع ألفاظِ الوَحي الأوَّل، فلِكلٍّ خَصائصه الَّتي تُميِّزه، ومَفادُهما واحدٌ لا اختلافَ فيه.

وألسنةَ العَرب قد جَرت علىٰ الإبدالِ بين لَفظي (المَطر) و(الغَيثِ) بلا غَضاضة[2]، وجاءت بذا الأخبار النَّبويَّة نفسُها عن الجَمِّ الغَفيرِ مِن أربابِ البَيانِ وفَصيحِ اللِّسانِ، ما سمِعنا أحدًا منهم اعترَض علىٰ الحديثِ كاعتِراضِ مَن ابتُلينا به مِن مُتفيهِقةِ الزَّمان.

---

(١) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٢١/ ١٩٧).

(٢) انظر «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ ٣٣٢)، و«لسان العرب» لابن منظر (٥/ ١٧٨).

وأمَّا دعوىٰ أنَّ لفظَ (المَطر) لم يَجِئ في القرآن إلَّا للعذابِ: فإنَّ استعمال القرآنِ للمَطرِ في العَذابِ أغْلَبيٌّ[1]، ودعوىٰ الاطِّرادِ يَرُدُّها القرآنُ في نحرِه، ويُكذِّبُ صاحِبَها في وجهِه، صادِحًا في أُذنِه بقولِه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]!

وبقولِه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]!

فإنْ جَعَل الإمطارَ في الآيتين عَذابًا، فقد تُوُدِّع مِن عقلِه، وانتهت مقاولةُ مثلِه.

والحمد لله علىٰ هدايتِه بفضلِه.

(١) انظر «التحرير والتنوير» (٨/ ١٨٤).